المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-09-2006 العـــدد : 15858
الصفحـات : 41 المسلسل : 166

ملف صحفي

اليوم الوطني

الاستفادة من الموارد المتاحة وخلق البيئة المناسبة للاستثمارات

المملكة تواجه العالم باقتصاد قوي يتحدى المتغيرات

- استثمارات واسعة النطاق لإرساء التجهيزات والبنى الأساسية
- أفضل أداء يسجل للاقتصاد السعودي منذ بداية حقبة الثمانينيات
- الإيرادات النفطية قفزت بنسبة ٤٩,٢٤٪ إلى ٤٩٢,٥ بليون ريال

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-09-2006 العـــدد : 15858
الصفحـات : 41 المسلسل : 166

نواف الصيعري - جدة

في إطار سعى المملكة الدائم لإيجاد الظروف المناسبة لتعزيز النمو الاقتصادي والاستفادة القصوى من الموارد المتاحة وخلق البيئة المناسبة للاستثمارات المحلية والأجنبية، اتخذت المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز وسمو ولى العهد الأمير سلطان بن عبد العزيز العديد من الخطوات الإيجابية التي صبت في صالح المجتمع وهى خطوات تهدف لاعادة هيكلة الاقتصاد السعودي بما يتناسب مع ظروف ومتطلبات المرحلة الراهنة.

وقد شهدت الفترة الماضية، وخاصة في الأعوام الأخيرة تحولا كبيراً في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية. وقد ساهم في ذلك بشكل أساسي قيام الدولة ضمن إطار خطط التنمية، باستثمارات واسعة النطاق لإرساء التجهيزات والبنى الأساسية المادية والاجتماعية والمرافق الصناعية شملت إنشاء شبكة واسعة من الطرق والجسور والسدود والمطارات والموانئ والأرصفة البحرية ومرافق الكهرباء والتحلية ونظم الاتصالات. كما تم إنفاق مبالغ كبيرة على برامج التعليم والتدريب والصحة بما في ذلك إنشاء المدارس والكليات والجامعات وكذلك المستشفيات العامة والتخصصية للقطاعين المدني والعسكري.

سجل أداء الاقتصاد السعودي في ٢٠٠٥ م و٢٠٠٦ م انطلاقة جديدة وميشرة تعكس الجهود الفاعلة التي تبذلها الدولة . ولم يأت هذا التقدم المذهل في الأداء الاقتصادي والذي شهدت به تقارير عالمية لمؤسسات دولية ومحلية من بينها البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وشعبة الشئون الاقتصادية والاجتماعية بالأمم المتحدة وغيرها، إلا بالعمل الدؤوب والإصرار على تحسين الوضع الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة المواطن.

إنجازات اقتصادية

فإذا ما نظرنا إلى العام الماضي ٢٠٠٥ نجد أن الناتج المحلي الإجمالي قد قدر بنحو ١١٦١ مليار ريال بالأسعار الجارية بمعدل نمو قدره ٢٣,٦٪، كما نما الناتج المحلي الحقيقي بنسبة ٦,٧٪ ليبلغ ٧٧٠ مليار ريال في العام ٢٠٠٥م. وسجل ناتج القطاع الخاص نمواً بلغ معدله ٨,١٪ بالأسعار الجارية و ٦,٦٪ بالأسعار الثابتة ليشكل إسهاما تبلغ نسبته ٤٣,٦٪ من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

وسجلت جميع مكونات ناتج القطاع الخاص نموا خلال العام ٢٠٠٥: فقدر معدل نمو قطاع الصناعات غير النفطية بـ ١٣,٣٪ وكل من النقل والاتصالات وتجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق ٧,٩٪ وكل من قطاع البناء والتشييد وقطاع خدمات المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال ٧,١٪، وقطاع الكهرباء والغاز والمياه ٥,٩٪.

وتدل هذه المعدلات المرتفعة على ارتفاع حجم النشاط الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة في حجم الناتج المحلي الإجمالي للعام ٢٠٠٥م كما سبق الإشارة إليه. ويساعد النمو المرتفع المتحقق في الإنفاق الاستثماري على ارتفاع معدلات النمو الاقتصادية في المستقبل.

والاستثمار في صورته الاسمية يواصل ارتفاعه في هذا العام ٢٠٠٦م نتيجة لاستمرار ارتفاع أسعار النفط وبلوغها مستويات قياسية وارتفاع مستويات الإنتاج البترولي وانتعاش السوق المحلية، وتدل على ذلك مؤشرات عديدة مثل مستوى السيولة المحلية والمشاريع الاستثمارية الحكومية الضخمة المتمثلة في الإعلان عن إنشاء مدن اقتصادية (مدينة الملك عبد الله ومدينة الأمير عبد العزيز بن مساعد) وكذلك المشاريع البتروكيماوية ومشاريع إنتاج الغاز وتسويقه، هذا إضافة إلى عدد كبير من مشاريع القطاع الخاص والاتجاه نحو تخصيص عدد كبير من الشركات العائلية.

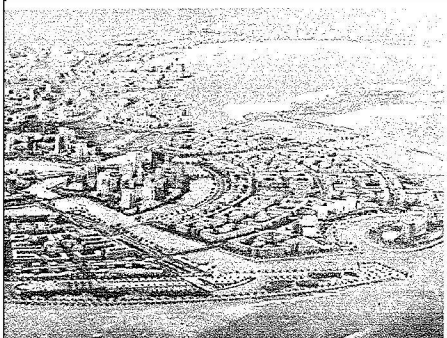

وقد شيد العامان ٢٠٠٥م و٢٠٠٦ م أفضل أداء يسجل للاقتصاد السعودي منذ بداية حقبة الثمانينيات. وقد ساعد على ذلك ارتفاع أسعار النفط وبلوغها مستويات قياسية وتوقع ارتفاعها أو على الأقل بقائها عند هذه المستويات لفترات طويلة حيث كان متوسط سعر النفط من سلة أوبك ٤٠,٤٧ دولاراً للبرميل خلال العام بينما كان متوسط إنتاج المملكة ٩,٤ مليون برميل يومياً. ونتيجة لذلك قفزت الإيرادات النفطية بنسبة ٤٩,٢٤٪ إلى ٤٩٢,٥ بليون ريال لتسهم في تحقيق مانسبته ٨٨,٧٤٪ من إجمالي الإيرادات التي بلغت ٥٥٥,٠ بليون ريال. وكما تقدم فإن التقديرات تفيد بأن إجمالي الناتج المحلي الاسمي قد نما في عام ٢٠٠٥م بمعدل ٢٣,٦٪ ليبلغ ١١٦١ بليون ريال، يدعمه نمو مرتفع بنسبة ٤٢,٧٪ في إجمالي الناتج النفطي والذي بلغ ٦٠٥ بلايين ريال. كذلك نما خلال العام إجمالي تكوين رأس المال بنسبة ١١,٥٪ ليبلغ ١٧٤,٣ بليون ريال في حين ارتفع الإنفاق الحكومي الاستهلاكي بنسبة ٢١,١٪ نتيجة لاستخدام ما توفر من إيرادات في تسديد مستحقات متأخرة ولسداد جزء من الدين العام. وسجل الميزان التجاري للمملكة فائضاً مرتفعاً بلغ حجمه ٤٧٤,٢ بليون ريال خلال

المصـــــدر : المدينة المنورة
التـــاريخ : 23-09-2006 العـــدد : 15858
الصفحـات : 41 المسلسل : 166

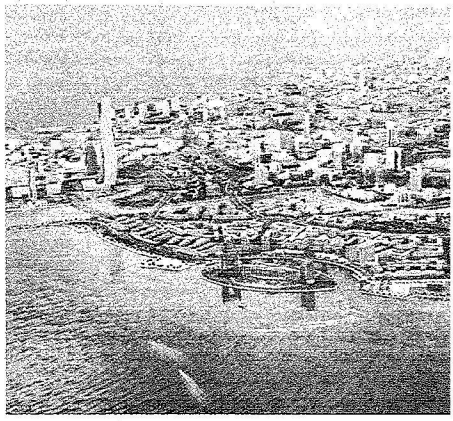

العام، حيث يزيد ذلك بنسبة ٤٩,٥٪ عن الفائض المحقق في العام ٢٠٠٤م. وبصورة حقيقية نما الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦,٥٪، حيث نما القطاع النفطي بمعدل يبلغ ٦,٠٪ والقطاع الخاص غير النفطي بمعدل ٦,٦٪.

تحسن الاداء

وعلى المستوى الاسمي والحقيقي يلاحظ استمرار الأداء المتحسن خلال النصف الأول من العام ٢٠٠٦م؛ استناداً إلى وصول اسعار النفط إلى مستويات قياسية وتوقع ارتفاعها أو على الأقل بقاءها عند هذه المستويات وارتفاع الإيرادات والإنفاق الحكومي تبعا لذلك، وعدم وجود ضغوط تضخمية كبيرة. وحددت الميزانية العامة لعام ٢٠٠٦م الإيرادات الحكومية المتوقعة ب ٣٩٠ بليون ريال في حين حددت المنصرفات المتوقعة ب ٣٣٥ بليون ريال. وعليه توقعت الميزانية تحقيق فائض قدره ٥٥ بليون ريال. غير أنه، واستناداً إلى جملة من المؤشرات الراهنة والسابقة، فإنه من المتوقع أن يرتفع حجم الإيرادات عن ما قدرته الميزانية، ليتحقق فائض أعلى في الميزانية، وذلك على الرغم من ارتفاع المنصرفات عن ما هو مقدر لها.

وواصلت أسعار النفط ارتفاعها منذ بداية العام ٢٠٠٦م حيث سجل سعر نفط سلة أوبك ٥٨,٤٧ دولار للبرميل ثم تابعت الأسعار ارتفاعها منذ ذلك الحين لتبلغ ٦٥,١١ دولار في نهاية شهر مايو من العام. وبلغ متوسط إنتاج المملكة ٩,٤ مليون برميل يومياً خلال الربع الأول من العام ٢٠٠٦م، حيث سمح ارتفاع الطلب ووصول أسعار النفط إلى مستويات قياسية للدول المنتجة للنفط بزيادة إنتاجها لأكثر من مرة خلال العام دون المخاطرة بإغراق السوق وانهيار الأسعار.

سيولة نقدية

على الصعيد النقدي شهدت الفترة بين شهري يناير ومايو من العام ٢٠٠٦م زيادة في مستويات السيولة لدعم النشاط الاقتصادي حيث ارتفع عرض النقود بمقياسها المتسع ن٣ بنسبة ١١,٩٨٪ مقارنة بنسبة ١١,٦١٪ من الفترة المناظرة من العام السابق. وفي الوقت نفسه وبناء على المعلومات المتوفرة في العام ٢٠٠٦م فقد أظهر التضخم نمواً موجباً طفيفاً خلال الربع الأول من العام يبلغ معدله ٠,٧٠٪ وذلك حكماً بالرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويشير ذلك إلى حقيقة أن السيولة المتزايدة في الاقتصاد السعودي التي بدأت في التزايد منذ أكثر من ثلاثة أعوام قد تم استيعابها في أنشطة حقيقية دون أن تسفر عن ضغوط تضخمية خلال تلك الفترة. وعلى مستوى القطاع المصرفي ارتفعت الودائع المصرفية بنسبة ١٢,٧٧٪ خلال الأشهر الخمس الأولى من العام ٢٠٠٦م بما يشير إلى تنامي المدخرات الخاصة، كما ارتفعت القروض البنكية خلال الفترة نفسها بنسبة ٢٣,٣٪ حيث تم استخدام المدخرات المتراكمة في تمويل العديد من الأنشطة الاقتصادية للقطاعين العام والخاص.

وعلى صعيد سوق الأسهم المحلية واصل المؤشر العام للأسهم ارتفاعه ليسجل أعلى مستوى له بلغ ٢٠٩٦٦,٥٨ نقطة في ٢٥ فبراير من العام ٢٠٠٦م مقابل ١٦٧١٢,٦٤ نقطة في بداية السنة؛ أي بنسبة زيادة بلغت ٢٥,٥٪ وهي تعد من أعلى النسب المحققة خلال شهرين في أسواق الأسهم العالمية. بعد ذلك بدأ السوق يعاني من انخفاض وتقلبات حادة حتى وصل إلى أدنى مستوى له (٩,٤٧١,٤٣ نقطة) في ١١ مايو ٢٠٠٦م. ومنذ ذلك الحين بدأ السوق يأخذ مساراً مستقراً وتصاعدياً نوعاً ما مع بعض التقلبات حتى بلغ ١٣,١٤٥,٢٦ في نهاية شهر يونيو ٢٠٠٦م. وعلى الرغم من ذلك، إلا أن الاتجاه العام للسوق يشير إلى وضع أكثر استقراراً باتجاه عام تصاعدي ولكن على مدى زمني ليس بالقصير مع بعض التقلبات التصحيحية بين وقت وآخر. وتجدر الإشارة بأنه على الرغم من الانخفاض الحاد الذي حصل لسوق الأسهم المحلي وماترتب عليه من خسارة لكثير من مدخرات المساهمين وخاصة الصغار منهم، فإنه يتوقع تحقيق نمو اقتصادي مرتفع للعام الحالي يدعمه توجه جزء من المدخرات المحلية من سوق الأسهم بعد الخسارة التي منى بها خلال العام إلى الأنشطة الاقتصادية الأخرى الإنتاجية منها والخدمية. إضافة إلى ذلك فقد أسهمت مجموعة العوامل أعلاه - والتي تتضمن ارتفاع الأسعار والإنتاج النفطي، وبقاء معدلات التضخم والفائدة متدنية نسبياً، والنشاط المتحسن للقطاع الخاص، وارتفاع احتياطي الأصول الأجنبية في تقوية وتعزيز الأداء الاقتصادي للمملكة واستمرار هذا النمط من الأداء القوي خلال العام ٢٠٠٦م بسبب استمرار العوامل الإيجابية المذكورة، كما تشير أيضا إلى تحقق فوائض مقدرة على صعيدي الموازين الداخلية والخارجية للاقتصاد السعودي، كما أن استمرار جهود المملكة في الإصلاح الهيكلي الاقتصادي وبخاصة في مجال الأسواق المالية كفيل بالإضافة إلى العوامل الأخرى بإيجاد ظروف مواتية لاستمرار وتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق معدلات نمو مرتفعة بنهاية العام ٢٠٠٦م